أهم ما جاء
بمشروع قانون المالية لسنة 2021
قصد دفع الاستثمار وتسهيل الاجراءات والاصلاح الجبائي

يتضمن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 بالخصوص التشجيع على دفع الاستثمار وترشيد تداول الاموال نقدا علاوة على الاصلاح الجبائي و تعصير الادارة. ومن أهم ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2021 والمتعلق بالإستثمار في المجال الفلاحي نذكر ما يلي:

على مستوى أحكام الميزانية

تقدر مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها لسنة 2021 كما يلي :

- مداخيل ميزانية الدولة : 33 ألف مليون دينار
- نفقات ميزانية الدولة: 41 الف مليون دينار
- نتيجة ميزانية الدولة: عجز 8 ألف مليون دينار

على مستوى دفع الاستثمار الفلاحي

- تيسير شروط الانتفاع بإمتياز إسترجاع معاليم التسجيل المستخلصة بعنوان شراء الاراضي المخصصة لإنجاز إستثمارات فلاحية على معنى قانون الاستثمار وذلك بتوضيح أن الانتفاع بالامتياز يمنح سواء تم شراء الارض قبل أو بعد التصريح.

ويمكن التذكير بشروط الانتفاع التالية:

* تقديم المشتري لطلب إسترجاع في أجل أقصاه 3 سنوات من تاريخ عقد الشراء

* تقديم المشتري بشهادة تصريح بالاستثمار بصرف النظر عن تاريخها

* تقديم شهادة تثبت دخول الاستثمار طور الانجاز الفعلي

- إعتماد وسائل الدفع البنكية من خلال التخفيض في المبلغ المحدد 5000 د إلى 3000د المدفوع نقدا بهدف ترشيد تداول الاموال نقدا

- توقيف العمل بالآداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية على بعض المنتجات المستعملة في حلقات منظومة إنتاج التمور قصد الضغط على تكلفة الانتاج وتحسين الجودة والمتمثلة في ما يلي :

* أقمشة منسوجة من شرائط معدة لصناعة شباك حماية التمور

* أقمشة شبكية معدة لصناعة شباك حماية التمور من الحشرات(ناموسية)

كما سيساهم هذا الاجراء في تمكين المجمع المهني للتمور من توريد الناموسيات مفككة ومعدة للحياكة محليا وبالتالي توفير فرص إستثمار خاصة للنساء الباعثات في مجال إحداث وحدات خياطة خاصة في مناطق الانتاج و توفير مواطن شغل للحرفيات(حوالي مليوني ناموسية)

على مستوى تسهيل الاجراءات الادارية

- إعتماد الوصل الالكتروني في صورة الدفع عن بعد والذي يعتبر وصلا رسميا وقانونيا على غرار التوصيل الورقي وذلك في إطار دعم دور الدولة في تعصير الادارة و إرساء الادارة الالكترونية ومواكبة للتطور التكنولوجي في مجال تبادل المعطيات

- تبادل المعطيات آليا بين الادارات ذات العلاقة قصد التخفيف من العبئ الذي تشكله الوثائق الورقية من حيث حفظها وتخزينها بالطريقة التقليدية.

على مستوى الاصلاح الجبائي

- توحيد نسبة الضريبة على الشركات وضبطها في مستوى 18% بهدف تفادي تعدد نسب الضريبة(25% -20%-13.5%) وستطبق هذه النسبة على الارباح المحققة إبتداءا من سنة 2021 والمصرح بها خلال سنة 2022 والسنوات الموالية بالاضافة إلى تفادي إعادة تصنيف البلاد التونسية ضمن قائمة الدول الغير متعاونة في مادة الجبائية.

* بالنسبة للأرباح المعاد إستثمارها :

- مراجعة الضريبة الدنيا المستوجبة بعنوان الانتفاع بالامتيازات الجبائية بخضع الاشخاص المعنويون المنتفعون بطرح كلي أوجزئي على أرباحهم لضريبة دنيا 50% من الضريبة المستوجبة على أرباحهم الخاضعة للضريبة دون إعتبار الطروحات

- مراجعة الضريبة الدنيا المستوجبة بعنوان الانتفاع بالامتيازات الجبائية بخضع الاشخاص الطبيعيون المنتفعون بطرح كلي أو جزئي على مداخيلهم لضريبة دنيا 50% من الضريبة المستوجبة على دخلهم الجملي الخاضع للضريبة دون اعتبار الطروحات

علما وأنه يتم حاليا طرح المداخيل أو الارباح المتأتية من الاستغلال طبقا لمجلة الضريبة دون مراعات الضريبة الدنيا المنصوص عليها ويتعلق الامر بالأرباح والمداخيل المتأتية من الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي.